مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الشعب
التاريخ: ١٩٧٩/١١/١٣

قبل مناقشة تعديلات الدستور:

إعادة النظر فى اختصاصات رئيس الجمهورية وسلطاته

لا مانع من «مجلس شورى» له دور محدد وواضح

المجلس الأعلى للصحافة عدوان على نقابة الصحفيين

ضرورة حذف فكرة «الاستفتاء» من مواد الدستور

خلال هذا الشهر .. وبالتحديد يوم الخميس القادم بعد غد يناقش مجلس الشعب التعديلات المقترحة فى الدستور الدائم الذى صدر عام ٧١ .ما هو رأى مفكرينا وأساتذة القانون ورجال السياسة والاحزاب فى مصر .. ماهى تصوراتهم .. واقتراحاتهم لدعم الديمقراطية وتعميقها وما هى الحدود التى يجب وضعها لسد الثغرات الحالية ؟

● يقول الدكتور (محمد حلمي مراد) عضو مجلس الشعب السابق :

ان وضع رئيس الجمهورية وسلطاته واختصاصاته ومساءلته ينبغي أن يعاد النظر فيها على أساس أنه أصبح من الجائز أن يكون رئيسا لحزب سياسى كما هو حادث الان ، فالدستور الحالى يجعل رئيس الدولة غير مسئول أمام مجلس الشعب ويفترض فيه الحياد بين المواطنين ، بينما رئيس الحزب السياسى يجبان يكون قابلا لتوجيه النقد اليه والى سياسته ، وأن يحاسب على تصرفاته ويعتبر ندا لرؤساء الاحزاب الاخرى ولا يجوز له أن يخلط بين صفته كرئيس حزب سياسى وبين صفته كرئيس للجمهورية اذ أن ذلك يحدث لبسا كما حدث خلال انتخابات مجلس الشعب الاخيرة .

وعن انشاء مجلس للشورى يقول الدكتور حلمى مراد : ان مصر ليست بحاجة الى زيادة فى أجهزتها الرسمية مما يرهق الميزانية باعباء مالية جديدة مالم يكن لمجلس الشورى تشكيل متميز عن مجلس الشعب واختصاص واضح له فاعلية وتأثير فى صنع القرارات ورسم السياسات العامة .

ويضيف أن شعار دعم مركز الصحافة كسلطة رابعة والذى ليس له نظير فى جميع دساتير العالم لن يعطى الصحافة الفاعلية فى اداء رسالتها فوجود مجلس أعلى للصحافة لكى يمسك بزمام الصحف ويوجهها

كما يشاء يعتبر عدوانا على الصحافة وليس دعما لها ، وكفانا صيغا براقة يقصد بها خداع الجماهير مثل ملكية الصحف للشعب وهى فى الحقيقة ملكية للحاكم الذى يعين المسئولين فى الصحف ويعزلهم بجرة قلم .

سحب الثقة من الحكومة

● ويقول المستشار (ممتاز نصار) عضو مجلس الشعب :

هناك تعديلات لنصوص فى الدستور لم تطرحها الحكومة للمناقشة اطالب كمعارض اجراء تعديلها ، ومن ذلك النصوص الخاصة بالباب الخامس ، وهى المواد : ٧٦ ، و ٧٧ ، و ٧٨ الخاصة بطريقة انتخاب رئيس الجمهورية . وأرى أن التعديل الذى يتحقق به تعميق الديمقراطية يقتضى تعديل هذه النصوص بحيث يصبح فى استطاعة كل مصرى يشعر بانه اهل للترشيح فى هذا المنصب وتتوافر فيه الشرائط القانونية ان يتقدم بالترشيح راسا دون عرض المرشحين على مجلس الشعب ، ويتعين تعديل الدستور بحيث يكون هناك توازن بين السلطات بأن تمنح السلطة الشريعية حق سحب الثقة من الحكومة بما يؤدى الى استقالتها وتعديل النصوص الخاصة بحق مجلس الشعب فى اقرار الميزانية أو تعديلها ، اذ ان النصوص القائمة تقيد هذا الحق وتشترط موافقة الحكومة على اجراء تعديلات وهو امر تأباه الديمقراطية السليمة ، كما ارى النص فى الدستور على أن يستقل القضاء استقلالا حقيقيا بحيث يعود مجلس القضاء

الاعلى الى ما كان عليه قبل عام ١٩٦٩ والا يشترك فيه احد من اعضاء السلطة التنفيذية حتى لايحدث خلط بين السلطات كما هو حادث الان .

ويضيف ممتاز نصار : انني اطالب بان تحذف فكرة الاستفتاء اصلا من الدستور ، لان الشعب يجب أن يقتصر الالتجاء اليه فى حالة انتخابات رئيس الدولة أو تعديل الدستور ، أما غير ذلك من الامور فيجب أن تحال الى النواب الذين فوضهم الشعب عنه . كما ارى تعديل المادة (١٥١) من الدستور بحيث تنص صراحة على أن معاهدات الصلح يجب ان يبرمها مجلس الشعب ويوافق عليها قبل أن تصدق عليها السلطة التنفيذية .

تحايل على الصحافة

● **ويقول رفعت الشهاوى الامين العام لحزب العمل الاشتراكى :** اذا كان يراد بانشاء المجلس الاعلى للصحافة ايجاد بديل للاتحاد الاشتراكى فى ملكية الصحف تحت شعار ملكية الشعب فان هذا يعتبر تحايلا لتظل الصحافة حبيسة ارادة السلطة ، كما أن قيام مثل هذا المجلس يعتبر عدوانا على نقابة الصحفيين التى تعتبر الممثل الحقيقى للصحافة والصحفيين من واقع ارادتهم التى تنبثق من خلال انتخاب حر مباشر . ولذلك فنحن نعترض على الاقتراح الخاص بان ينص فى الدستور المعدل على انشاء المجلس الاعلى للصحافة .

وبالنسبة لمجلس الشورى فليس لدينا مانع من قيام مجلس تشريعى مجاور لمجلس الشعب على غرار مجلس الشيوخ القديم بكل اختصاصاته أما أن يكون مجلس الشورى بديلا للجنة المركزية تحشر فيه فلول الاتحاد الاشتراكى ومن وعد فى انتخابات مجلس الشعب الاخيرة بايجاد مكان له فى مجلس ما ، فذلك فى تقديرى عبث يجب أن تنزه عنه مسيرتنا نحو تعميق الديمقراطية .

ويقول رفعت الشهاوى : ان هناك تعديلات أخرى سنطالب كحزب معارض باجرائها فى الدستور منها ان يكون رئيس الجمهورية ونائبه بالانتخاب الحر المباشر وانه فور انتخابهما يتعين أن يتخليا عن صفتهما الحزبية وهذا وارد فى برنامج حزبنا .

التركيز على الواجب

- ويتحدث الدكتور سليمان الطماوى عميد كلية الحقوق بجامعة عين شمس فيقول

ان تعدد الاحزاب بصورة كبيرة يصاحبه عدم الاستقرار السياسى كما ان الحد من الاحزاب بصورة آمرة يتنافى مع الديمقراطية ولهذا فقد كان رايى ولايزال ان انسب نظام لتعدد الاحزاب فى مصر هو نظام الحزبين الكبيرين اللذين يقومان وفقا لظروف سياسية واجتماعية ولايقومان بقانون .

وعن مجلس الشورى يقول عميد الحقوق : لابد وان تكون هناك مغايرة بين مجلس الشعب والمجلس الاخر

من حيث شروط العضوية كالسن والثقافة وتمثيل المهن والمصالح المختلفة وايضا من حيث الاختصاصات لان مجلس الشعب المشكل بالانتخاب يجب أن تكون له الكلمة العليا فى التشريع والرقابة ومساءلة الحكومة ■

ويضيف الدكتور الطماوى : بالنسبة لقائمة الحقوق والحريات يجب أن نركز على منطق الواجب بجانب الحق . واتمنى ان نقرن بين كل حق وبين ما يتطلبه هذا الحق من واجبات بحيث نحرم من لا يؤدى ما عليه من واجبات مما يقابلها من حقوق .

حذف الكلمات المطاطة

● **أما محمد عبد الشافى وكيل حزب الاحرار الاشتراكيين فيقول :** انه لمن المضحك أننا نجلس الان لتعديل الدستور الدائم ، وأكبر عيب ان يتحول الدستور الى قانون يصبح قابلا للتعديل حسب الاهواء بحجة ملاءمته للمراحل . اما عن المواد التى سنطالب بتعديلها أو اضافتها فى الدستور ، فاننا سنطالب بان ينص فى الدستور على ان يكون رئيس الجمهورية بالانتخاب من بين مرشحى الاحزاب بلا قيود ■

ويضيف وكيل حزب الاحرار : يجب حذف الكلمات المطاطة من الدستور حتى لاتستخدم لخدمة اهواء ومصالح السلطة مثل تعبير (على سبيل المثال) ويجب ان يستبدل بـ (على سبيل الحصر) كما يجب النص فى الدستور على أن يكون المحافظون ورؤساء المدن والقرى بالانتخاب من بين مرشحى الاحزاب

وان يكون شيخ الازهر بالانتخاب من بين هيئة كبار العلماء وكذلك رؤساء تحرير الصحف من بين العاملين فى الصحف ويجب النص على ان الشريعة الاسلامية هى المصدر الاساسى والوحيد للتشريع ، وان مجلس الشعب غير قابل للحل ومدته خمس سنوات .

الغاء حالة الطوارىء

ويقول عبد العزيز محمد المحامى وعضو مجلس نقابة المحامين بالقاهرة:

ان تعديل الدستور ليس امرا يهم حزبا واحدا انما يهم جميع جماهير الشعب ومختلف القوى السياسية والوطنية فى البلاد . ولذا فانه يتعين كعملية اساسية طرح امر التعديل ومواضعه على اوسع مناقشة جماهيرية ويتعين بالضرورة فى هذه الحالة الغاء حالة الطوارىء القائمة الان ومختلف القيود الناشئة عنها بعد ان انتهت حالة الحرب وذلك حتى تتاح فرصة ديمقراطية افضل للحوار .

محمد كارم محمود